

## مستويات التحضر كأساس لتحديد الدور الوظيفي

### للتجمعات العمرانية بمحافظة الجيزة

أ.م.د. خديجة عبد الرحمن عطية

قسم التنمية الإقليمية

كلية التخطيط الإقليمي والعمراني / جامعة القاهرة

١-١ مقدمة

لعل من أهم خصائص التغير الديموجرافي الذي تشهده الدول النامية اليوم والذي يثير قلق الحكومات لما يتضمنه من مخاطر وتحديات على كافة المستويات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية - النمو السريع للمدن الرئيسية بها بصفة خاصة ونمو القطاعات الحضرية على حساب القطاعات الريفية بصفة عامة.

وقد شهدت المدن المصرية (منذ عهد محمد علي)\* نمواً ارتبط بالنمو والتطور الطبيعي لسكان مصر الذي لم يكن يتعدى بأى حال من الأحوال ١% سنوياً نتيجة لارتفاع معدلات الوفيات وانتشار الأوبئة وعدم توافر الخدمات الطبية - ولم تبدأ الصحة الحقيقية للقطاع الحضري في مصر سوى ابتداء من منتصف القرن الحالى حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى ٤٢,٦% من العدد الكلى للسكان سنة ١٩٩٦ وارتفع عدد المدن الكبرى\*\* من ١٠ مدن عام ١٩٨٦ إلى ١٣ مدينة ١٩٩٦ وبدأ النمو الحضري يتخذ أشكالاً أكثر وضوحاً تدريجياً - غير أن نمو المدن المصرية لم تواكبه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عادة ما ترتبط بهذا النمو في النموذج الغربى . ونعنى بها انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة العاملين في القطاعات الانتاجية وارتفاع نسبة المتعلمين : فهذه المتغيرات المرتبطة بالنمو الحضري وإن حدثت فلم تحدث بنفس السرعة ولم تنمو بإيقاع متوازى ... وهذا يعنى أن كثير من مدننا المصرية لا تتسم بالخصائص الحضرية المرتبطة بالاقامة في المدن إلا من حيث الحجم .

\* د. أنور عبد الملك - نهضة مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٣

\*\* أكثر من ٢٥٠ ألف نسمة .

وعلى الطرف الآخر تشير الدراسات إلى أن ثمة تغيرات حضرية قد حدثت للريف المصرى فى الفترة الأخيرة (حوالى ١٥ سنة) نتيجة دخول الكهرباء وما تبع ذلك من مظاهر استهلاكية، زيادة استهلاك المياه، زيادة ملكية السيارات، الانتقال اليومي من القرية للمدينة للحصول على الاحتياجات فى المجالات المختلفة، زيادة نسبة التعليم وارتفاع الوعى الصحى، بالإضافة إلى التحول فى مجال آلية الزراعة وتقلص المشتغلين بالنشاط الزراعى لصالح الأنشطة الأخرى.

وتبدوا خطورة التحولات التى تشهدها القرية المصرية فى المرحلة الراهنة فى الإيقاع السريع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وأثر ذلك على التغير المتسارع لهيكل القرية العمرانى حيث العديد من المظاهر الحضرية وهى لازالت غير مهياً لذلك مما أفرز العديد من السلبيات منها تدهور حالة المرافق والبنية الأساسية وقصور الخدمات وتفاقم مشكلة الإسكان الريفى وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الأراضى - وانتشار الازدحام والضوضاء والتلوث والنمو العشوائى وما يتمخض عنه من زحف عمرانى على الأراضى الزراعية ونمو القطاع غير الرسمى وتداخل الأنماط الريفية والحضرية فى مجتمع القرية.

## ٢-١ الهدف من الدراسة

أدت موجات الهجرة المتدفقة من الريف إلى الحضر إلى انتقال خصائص ريفية كثيرة إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية - وعلى الجانب الآخر ونظراً لملاصقة المناطق الحضرية للمناطق الريفية انتقال كثير من الخصائص إلى القرى - أى أن الاتصال المتزايد بين القرية والمدينة قد ترتب عليه حدوث عملية مزدوجة تجرى فى وقت واحد، هى تريف المدينة، تحضر القرية - الأمر الذى أدى بالحكومة إلى إصدار بعض القرارات الإدارية لتحويل الكثير من القرى المصرية المتضخمة سكانياً إلى مدن وفقاً لمعيار وحيد وهو حجم السكان الأمر الذى يتنافى مع مقومات الحياة الحضرية لهذه التجمعات الريفية ويجعلها تتواءم بالعديد من المشاكل العمرانية والاجتماعية على حد سواء.

وفى هذا الإطار تحدد الهدف من البحث وهو التوصل إلى أداه تساعد على تصنيف الوحدات الإدارية من حيث درجة تحضرها أو تريفها عن طريق وضع معيار يسمح بالفصل بين ما هو مدينة وما هو قرية من ناحية مع إعطاء أولوية للمناطق الريفية التى تتميز دون

غيرها بالحضرية والتي تتمتع بمقومات المدينة من حيث القيام بهذا الدور فى التحول إلى الحالة الحضرية - بالإضافة إلى محاولة النهوض بالمناطق الحضرية (المدن) غير القادرة على القيام بدورها بسبب افتقارها لمقومات هذا الدور بالرغم من اتصافها بصفة الحضرية من ناحية أخرى.

## ١-٢ منهجية البحث

ترتبط منهجية البحث بتحقيق الهدف الرئيسى منه وهو التحديد الدقيق لهوية التجمعات العمرانية من حيث انتمائها إلى الحالة الحضرية " أو الريفية " وذلك من خلال اشتقاق دالة رياضية تساعد على وضع الوحدة الإدارية فى موقعها السليم من حيث الحضرية والأسلوب المقترح هو أسلوب التحليل التمييزى والذى سوف يتم استخدامه فى بناء نموذج يحتوى على مجموعة من المتغيرات التى سوف تثبت قدرتها على عملية التمييز بين الحضر والريف من خلال التطبيق الفعلى.

## ٢-٢ النطاق المكانى للدراسة

تم اختيار محافظة الجيزة كمجال مكانى للدراسة للأسباب التالية :

١- تعتبر الجيزة من أكبر المحافظات الريفية (نسبة الحضر بالمحافظة ٥٤% حسب بيانات تعداد السكان الأخيرة ١٩٩٦) التى تتأثر إلى حد كبير بكونها ملاصقة لمدينة القاهرة كما أن أجزاء كبيرة من حضر محافظة الجيزة يتحد مع القاهرة فى تكوين النطاق العمرانى لإقليم القاهرة الكبرى وبالتالى فهى الامتداد الطبيعى للعاصمة حيث ترتبط بها بخطوط مواصلات رئيسية وسهلة تصل بين المحافظتين عن طريق الكبارى الممتدة عبر نهر النيل.

٢- وجود علاقة تبادلية بين محافظة الجيزة ومحافظة القاهرة وليس أدل على ذلك من حصول محافظة الجيزة على ٢١٤ ألف مهاجر من القاهرة حسب بيانات التعداد ١٩٨٦ مما يؤكد دور محافظة الجيزة بصفة عامة ومدينة الجيزة بصفة خاصة فى استقطاب العديد من السكان المهاجرين من الريف مما أدى إلى انتقال كثير من الخصائص الريفية إلى المحافظة من ناحية وظهور التجمعات العشوائية بها من ناحية أخرى .

٣- انعكس ذلك على معدلات النمو السكاني بالتجمعات الريفية - فقد بلغ معدل النمو السكاني للتجمعات الريفية فى الجزء الواقع منها فى نطاق إقليم القاهرة الكبرى ٢,٧ % فى الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٦٠ كما ارتفع إلى ٣,٩ % فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى ٦,٢ % فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .

٤- مع ازدياد معدلات التضخم ازداد معدل تحول القرى إلى مدن مثل قرى أوسيم وأبو النمرس مما ساعد على خلق نقاط جذب جديدة تكتسب شرعيتها على حساب الأراضى الزراعية .

٥- مما سبق يتضح أن محافظة الجيزة تمثل حالة غنية للدراسة حيث تضم مجموعة من السكان المتباينة من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية - كما تضم أشكال مختلفة لمظاهر التحضر نتيجة للتوسع المستمر فى كتلتها العمرانية .

وتقع محافظة الجيزة غرب نهر النيل فيما عدا مركز الصف الذى يقع شرق النيل والواحات البحرية التى تقع فى قلب الصحراء الغربية والتى ضمت للمحافظة ١٩٧٤ - وتبلغ مساحة المحافظة ١١٥٦ كيلو متر مربع تقريباً\* وتعتبر الجيزة المنطقة الحضرية الثانية بعد القاهرة من حيث مساحة الأحياء الحضرية بها وثقلها السكاني وحجم الخدمات والمرافق العامة كما أنها المحور الثانى فى إقليم القاهرة الكبرى الذى يضم القاهرة والجيزة والقليوبية. وترتبط الجيزة بالقاهرة عن طريق الخدمات المتمركزة فى القاهرة على أساس أنها العاصمة والمركز الإدارى والصناعى كما أن وجود قلب مدينة القاهرة وحركة التجارة فيها والمراكز الترفيهية والثقافية وعدم توافر أو تركيز هذه الخدمات فى الجيزة يجعل حركة السكان مستمرة بين الجيزة والقاهرة - كما أن هناك حركة تبادلية عكسية من القاهرة للجيزة حيث تعتبر الأخيرة مركزاً سياحياً وترفيهياً يتمثل فى الأهرامات وسقارة ومركز للتعليم يتمثل فى جامعة القاهرة وبعض المباني الإدارية والحكومية مما يجعل هناك حركة تبادلية من القاهرة إلى الجيزة وبالعكس.

## ٣-٢ متغيرات الدراسة

\* محافظة الجيزة - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - وصف محافظة الجيزة بالمعلومات - يوليو ١٩٩٩

بالرغم من صدور بيانات تعداد السكان الأخير ١٩٩٦ إلا أن الدراسة اعتمدت على بيانات تعداد سكان ١٩٨٦ لمجموعة من الأسباب:

١- معظم التغيرات التي حدثت في نمط التحضر في مناطق ما حول القاهرة تركزت في الفترة من أواخر السبعينات إلى منتصف الثمانينات - كما أن النمو العمراني المرتفع الذي شهدته مصر بصفة عامة وأطراف القاهرة بصفة خاصة ارتبط بنفس الفترة زاد عدد المدن من ١٤٦ مدينة سنة ١٩٧٦ إلى ١٦٦ مدينة ١٩٨٦ بينما (زاد من ١٦٦ مدينة ١٩٨٦ إلى ١٧٦ مدينة ١٩٩٦ باستبعاد مدن محافظات الحدود)

٢- اعتبارا من تاريخ تعداد ١٩٨٦ ظهر بوضوح دور محافظة الجيزة في مشاركة محافظة القاهرة في جذب المهاجرين حيث تضاعف عدد المهاجرين من القاهرة إلى الجيزة من ١٢٢ ألف مهاجر عام ١٩٧٦ إلى ٢١٤ ألف مهاجر سنة ١٩٨٦ .\*

٣- الهدف من البحث لا يعتمد على تاريخ تعداد معين وإنما هو الوصول إلى الدالة التي يمكن أن تستمد من بيانات تعداد حديث وتطبيقها على تعدادات تالية بشرط أن يكون التعداد المعتمد على بياناته بعد تاريخ ١٩٦٠ وهو أول تاريخ طبقت فيه قانون الإدارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

٤- بعد الوصول إلى دالة التمييز اعتماداً على بيانات ١٩٨٦ يمكننا التحقق من توافر صفة الحضرية لبعض الوحدات التي انتقلت من الحالة الريفية إلى الحالة الحضرية بعد تعداد السكان ١٩٨٦ .

وقد اشتملت محافظة الجيزة حسب بيانات تعداد السكان ١٩٨٦ على ٥٥ وحدة حضرية ما بين شياخة ومدينة (٤٢ شياخة ، ١٣ مدينة) بالإضافة إلى ١٥٥ قرية وقد تم اختيار ١٩ متغير مرتبط بعملية التحضر سواء كانت متغيرات اقتصادية أو ديموجرافية أو تعليمية أو عمرانية على النحو التالي:

### مجموعة المؤشرات الديمجرافية:

\* خديجة عبد الرحمن ، دكتور ، الهجرة إلى مدينة القاهرة - أثارها ودور المدن الجديدة في الحد منها - ندوة الهجرة من الريف إلى الحضر - المعهد العربي لإتماء المدن - القاهرة ١٩٩٥

- ١- معدل الخصوبة.
- ٢- متوسط حجم الأسرة.
- ٣- عدد السكان ١٩٨٦.
- ٤- عدد السكان ١٩٧٦.
- ٥- معدل النمو السنوى بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٦.

### مجموعة المؤشرات التعليمية

- ١- نسبة الأمية لكل من الذكور والإناث.
- ٢- نسبة النساء فى التعليم.

### مجموعة المؤشرات الاقتصادية

- ١- نسبة العاملين بقطاع التشييد.
- ٢- نسبة العاملين بالأنشطة الخدمية.
- ٣- نسبة العاملين بالقطاع الزراعى.
- ٤- نسبة العاملين بالأنشطة الصناعية.
- ٥- نسبة العاملين بالقطاع التجارى.
- ٦- نسبة بطالة الإناث.
- ٧- نسبة بطالة الذكور.
- ٨- نسبة النساء فى قوة العمل.

### مجموعة المؤشرات العمرانية

- ١- نسبة البيوت العمرانية.
- ٢- نسبة الأرض المنزرعة.
- ٣- نسبة الحجرات المستقبلية.

٢-٤ الأسلوب المستخدم فى الدراسة .  
 تم اختيار أسلوب التحليل التمييزى Discriminant Analysis الذى قدمه فيشر  
 ١٩٣٦ لحل مشاكل التصنيف حيث يتيح هذا الأسلوب دراسة الاختلافات بين مجموعتين أو  
 أكثر، مجموعة من المتغيرات المميزة discriminating variables .  
 وقد اقترح فيشر فى البداية أن التصنيف يجب أن يعتمد على توليفة خطية من  
 المتغيرات المميزة والتي تعظم الاختلافات بين المجموعات فى حين تصل بالفروقات داخل  
 المجموعات إلى حدها الأدنى وتأخذ دالة التمييز الصورة.

$$D_i = d_{i1} Z_1 + d_{i2} Z_2 + \dots + d_{ip} Z_p$$

حيث  $D_i$  هى عبارة عن الدرجة فى دالة التمييز رقم  $i$   
 $d$ 's عبارة عن معاملات مرجحة.  
 $Z$ 's عبارة عن القيم المعيارية لعدد  $P$  متغير مميز مستخدم فى التحليل.

ولاستخدام هذا الأسلوب تم اختيار ٥٢ وحدة واضحة التصنيف (٣٦ قرية، ١٦ مدينة)  
 كأساس لاشتقاق دالة التمييز ومن ثم اعتبار باقى وحدات المحافظة غير معلومة التصنيف  
 وتطبيق الدالة المشتقة عليها لإعادة تصنيفها، ولبناء النموذج أو الدالة المميزة استخدمنا حزمة  
 SPSS وطريقة stepwise لاختيار مجموعة المتغيرات المعنوية ذات القدرة العالية على  
 التمييز بين الحضر والريف ومن هنا يمكن تلخيص خطوات  
 العمل فى:

- ١- اختبار صلاحية دالة التمييز وذلك عن طريق إعادة تصنيف الوحدات.
- ٢- مقارنة التصنيف المقترح بالتصنيف الفعلى لقياس مدى نجاح الدالة فى عملية  
 التمييز ثم التعرف على نسبة التصنيفات الصحيحة Correct classifications  
 على مستوى جميع وحدات المحافظة.

## ٢-٥ نتائج التحليل التمييزي :

تلخص الجداول التالية نتيجة التحليل التمييزي لوحداث محافظة الجيزة على مستوى الحضر (شياخة - مدينة) وريف (قرية) اعتماداً على بيانات تعداد سكان ١٩٨٦ والذي تكونت المحافظة بناء عليه من ٢٠٧ وحدة إدارية منها ١٥٣ قرية، ٥٤ وحدة ما بين شياخة ومدينة (عاصمة مركز) وقد تم استبعاد ثلاث وحدات لعدم كفاية بياناتهم. وقد تم اختيار الطريقة التدريجية Stepwise والتي تبدأ باختيار أفضل متغير قادر على عملية التمييز من بين المتغيرات الذي تم تحديدها من قبل الباحث - ثم فى الخطوة التالية يتم اختيار متغير آخر قادر على تحسين عملية التمييز بالانضمام إلى المتغير الأول - ثم تتم عملية اختيار لمتغير ثالث وهكذا وفى كل خطوة يمكن استبعاد المتغيرات المختارة إذا ثبت أنها تقلل القدرة على التمييز إذا ما ضمت إلى المتغيرات المختارة حديثاً ... وهكذا حتى نصل إلى أن أى إضافة لمتغيرات جديدة سوف يقلل القدرة على التصنيف.

## ومن استعراض نتائج التحليل يتضح :

(١) أن المتغيرات التى تضمنها التحليل حققت درجة عالية من الفصل بين الحضر والريف والتي يعكسها Wilk's Lambda والذي يعتبر مقياس متعدد المتغيرات Multivariate measure للاختلافات بين المجموعات على مختلف المتغيرات حيث بلغ ٠,٣٠١٧٣٤ (جدول رقم ١) للدالة الأولى والوحيدة " كلما اقترب هذا المقياس من الصفر كلما دل ذلك على وجود قوة تمييز عالية فى المتغيرات المستخدمة " أما إذا اتجه هذا المعامل إلى قيمته القسوى أى الواحد الصحيح دل ذلك على عدم وجود قدرة على التمييز.

(٢) مقياس آخر يمكن أن يوضح الاختلافات بين خصائص مجموعتى الحضر والريف وهو مراكز الثقل أو Group centroids والتي وردت بالجدول (٢) والتي تلخص مكان المجموعة فى المجال الذى عرف بواسطة دالة التمييز ومن بيانات الجدول المشار إليه يتضح مدى الاختلاف بين مركزى الثقل للمجموعتين (٢,٢٨٣٦٥ - ٠,٩٩٢٨٩).



(٣) أما عن مقياس الاقتران بين دالة التمييز Discriminant function ومجموعة المتغيرات والذي يعتبر بدوره مقياس على قدرة الدالة المشتقة على التمييز بين مجموعتي الحضر والريف والذي يقاس بمعامل الارتباط المقنن Canonical correlation والذي بلغ ٠,٨٣٥٦، مما يعكس ارتفاع درجة الاقتران - كما أن مربع هذا المعامل والذي يبلغ حوالى ٧٠% يوضح قدرة معادلة التمييز المشتقة على تفسير الاختلافات بين المجموعتين (أى أن دالة التمييز تفسر ٧٠% من الاختلافات بين الحضر والريف).

مما سبق يتضح أن مجموعة المتغيرات التى تم اختيارها للتمييز بين المجموعتين قد حققت درجة عالية من الفصل - ومن ثم ننتقل الآن إلى استعراض مساهمة كل متغير حسب أهميته فى دالة التمييز عن طريق اختبار معاملات التمييز المعيارية Standard discriminant function coefficients والتي يلخصها جدول (٣) حيث يكن تسجيل الملاحظات التالية.

١- أن المتغيرات التى ساهمت بدرجة كبيرة فى الفصل بين الحضر والريف كانت مؤشرات وضع المرأة فى كلا المجتمعين (نسبة النساء فى قوة العمل ، ونسبة النساء فى التعليم\*).

٢- كان لمؤشرات توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية مثل العاملين بقطاع الخدمات والعاملين بالقطاع الزراعى دور أيضاً فى عملية الفصل بالإضافة إلى مؤشر البطالة.

٣- ساهم الوضع السكنى فى الفصل بين الحضر والريف والذي عبرت عنه (نسبة البيوت الريفية والأرض المنزرعة).

٤- أما المتغيرات التى لم يكن لها دور يذكر فى عملية الفصل بين الحضر والريف فقد تركزت فى مجموعة المتغيرات الديموجرافية (والذى يدعو للدهشة عدم ظهور

---

\* يؤيد هذه النتيجة ما وصلت إليه دراسة الدكتور السيد الحسينى " الفروق الريفية الحضرية فى بعض الخصائص السكانية - تحليل احصائى " حيث استهدفت الدراسة تحليل الفروق الريفية - الحضرية المتعلقة ببعض الخصائص السكانية فى عدد من المجتمعات المحلية نوات الأحجام المتباينة فى كل من الوجهين البحرى والقبلى بمصر وفقاً لتعداد ١٩٦٠ - وقد كشفت الدراسة التحليلية عن وجود فروق ريفية حضرية فى خاصيتين سكانيتين هما المهنة والتعليم.

الخصوبة كعامل للفصل بين الحضر والريف - بالرغم من أن انخفاض الخصوبة في نظر عدد غير قليل من الدارسين يتزايد بتزايد درجة التحضر ويرجح أن عدم ظهور هذا المؤشر يرجع إلى قصور التبليغ عن المواليد في الريف مقارنة بالحضر - وكذلك سوء الأحوال الصحية والبيئية في الريف مما يزيد من احتمالات فشل الحمل في المناطق الريفية - أضف إلى ذلك احتساب أولاد المهاجرين من الريف الذين تم إنجابهم قبل الهجرة إلى الحضر ضمن خصوبة سكان الحضر\* بالإضافة إلى مقياس الأمية بالنسبة للإناث وبعض المقاييس الاقتصادية كبطالة الإناث والعاملين بقطاعي التشييد والتجارة.

أما عن درجات التمييز Discriminant Scores والتي يتم حسابها عن طريق الضرب التجميعي لمعاملات دالة التمييز غير القياسية Unstandardized discriminant function coefficients في قيم المتغيرات مع إضافة الحد الثابت جدول (٤) فعن طريقها يصبح من الممكن الحصول على قاعدة لتصنيف الحالات (الوحدات الجغرافية) في أحد المجموعات (حضر/ريف) حيث يستلزم عملية التصنيف قياس المسافات بين الحالة ومتوسطات المجموعات ومن تم تصنيف الحالة ضمن المجموعة التي تقترب من متوسطها أكثر من متوسط المجموعة الأخرى أو المجموعات.

ويبين جدول (٥) الحالات التي تم إعادة تصنيفها وتلك التي استقرت على التصنيف الفعلي لها - من الجدول نجد أن نسبة التصنيف الصحيحة أو Correct classification قد بلغت ٩١% وأعيد تصنيف ٩ وحدات من الحضر إلى الريف ، ١٠ وحدات من الريف إلى الحضر.

---

\* عبد الخالق ذكري " التحضر وأثره في مستويات خصوبة نساء الجمهورية العربية المتحدة ، المركز الديموجرافي لشمال أفريقيا، ديسمبر ١٩٦٤ .

### جدول (١)

#### دالة التمييز المقتنة Canonical Discriminate Function

| الدالة | القيمة<br>الكامنة | نسبة من<br>التباين | الارتباط<br>المقنن | ويلكى<br>لامبادا | مربع كا | درجات<br>الحرية | معنوية |
|--------|-------------------|--------------------|--------------------|------------------|---------|-----------------|--------|
| ١      | ٢,٣١٤٢            | ١٠٠,٠٠             | ٠,٨٣٥٦             | ٠,٣٠١٧٣٤         | ١١٢,٦٣٢ | ٦               | ٠٠,٠٠  |

### جدول (٢)

#### دوال التمييز المقتنة محسوبة من متوسطات المجموعة

#### Group Centroids

| المجموعة | الدالة الأولى |
|----------|---------------|
| ٠        | - ٠,٩٩٢٨٩     |
| ١        | + ٢,٢٨٣٦٥     |

### جدول (٣)

#### معاملات التمييز المعيارية

#### Standard discriminant function coefficient

| المتغير                  | المعامل   |
|--------------------------|-----------|
| نسبة العاملين بالزراعة   | - ٠,٢٧٦٩٢ |
| نسبة العاملين بالخدمات   | - ٠,٣٧٨٨٢ |
| أمية الذكور              | + ٠,٦٣٠٠٦ |
| نسبة النساء فى قوة العمل | + ٠,٤٢٨٦٨ |
| نسبة النساء فى التعليم   | + ٠,٤٢٧١١ |
| نسبة الأرض المنزرعة      | - ٠,٢٨١٨١ |

جدول (٤)

معاملات التمييز غير المعيارية

Unstandardized canonical discriminant function

| المتغير           | الدالة الأولى |
|-------------------|---------------|
| الزراعة           | - ٠,٠١٣٠٢٥٥   |
| الخدمات           | ٠,٠٤١١٧٩١     |
| أمية الذكور       | ٠,٠١٣٥٣٠٩     |
| نساء فى قوة العمل | ٠,١٠٩٩٧٩٧     |
| نساء فى التعليم   | ٠,٠٦٩٧٩٩١     |
| الأرض المنزرعة    | - ٠,٠٠٠٢٠٥٥٩  |
| الحد الثابت       | - ٢,٤٨٥٧٦٠٧   |

جدول (٥)

نتائج التصنيف

| المجموعة المتوقعة          | عدد الحالات  | المجموعة الفعلية |
|----------------------------|--------------|------------------|
| Predicted group membership | No. of cases | Actual Group     |
| ١٠                         | ١٤٥          | ١٥٥              |
| ٤٥                         | ٩            | ٥٤               |
| ٥٥                         | ١٥٤          | ٢٠٩              |
|                            |              | الإجمالى         |

ويوضح جدول (٥) مجموعة الحالات التسعة عشرة والتي تغير تصنيفها سواء من الريف إلى الحضر أو من الحضر إلى الريف حسب احتمالات وقوعها ضمن المجموعة الأولى (الريف) أو الثانية (الحضر) حيث تنتمي الحالة فى النهاية إلى المجموعة التى يكون الاحتمال البعدى لها هو الأكبر The posterior probability بمعنى أن الحالة تنتسب إلى المجموعة الأكثر قرباً لها اعتماداً على درجتها المعيارية. (انظر الخرائط المرفقة )

ومن بيانات الجدول نجد إن أكثر المناطق الحضرية قرباً من الحالة الريفية هى كل من الزبو ومنديشه وأوسيم بينما أكثر المناطق الريفية قرباً من الحالة الحضرية هى كل من المعتمدية ومنشية القناطر ووراق الحضر ووراق العرب ، والمنتبج لأحجام سكان تلك التجمعات يجد أنه ثمة علاقة قوية بين حجم السكان والحالة (حضر/ريف) باستثناء "أوسيم" فعدد سكان الزبو ومنديشه يقل عن ٧٠٠٠ نسمة - وعلى الجانب الآخر نجد أحجام سكان كل من المعتمدية ووراق العرب قد ارتفعت (بلغت ١٠٠ ألف فى المعتمدية، ٢٠٥ ألف بوراق العرب) مما يؤيد العلاقة بين حجم السكان والحالة الحضرية.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على تلك الوحدات والتي يمكن تقسيمها إلى:

أولاً: الوحدات التى جاءت ريف بعد التحليل بينما هى فى الأصل مناطق حضرية.

١- قرى مندمجة مع الكتلة الحضرية الحالية مكونة لأطراف مدينة الجيزة مثل غطاطى - كفرة الجبل - نزل البطران حيث تتميز هذه الوحدات بوجود ظهير زراعى كثيف مرتفع الانتاجية وتقوم بزراعة حاصلات زراعية مولدة للدخول المرتفعة (خضر وفاكهة) وليس محاصيل زراعية تقليدية مما يصبغ على تلك الوحدات الحياة الريفية مع وجود المشروعات المرتبطة بالزراعة مثل الإنتاج الداخلى ومشاتل الزهور بالإضافة إلى قصور البنية الاساسية والخدمات الأساسية التى تجذب الاستثمارات العقارية فى مجال الإسكان (عوامل جذب) والتي تلزم لتحضر تلك القرى.

٢- قرى (مدن) عواصم المركز (قواعد إدارية).

مثل أبو النمرس - البدرشين - الصف - أوسيم

وهى وحدات ذات قواعد اقتصادية هشة لا تسمح بتحول مهني واسع يساعد على سرعة تحضرها وتغير استعمالات الأراضي بها - كما أن نسبة الأنشطة الخدمية بها لا تتجاوز ١٠% لا يوجد بأى منها محطة للصرف الصحي - هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المباني ذات الحوائط الحاملة والأسقف الخشبية والمباني ذات الدور الواحد - وبالنسبة لمدينة البدرشين هي عاصمة مركز إداري يتوقف دورها عند الدور الإداري للمناطق الريفية المحيطة بها أما أوسيم فهي قرية تحولت حديثاً إلى مدينة (١٩٨٠/٣/٦) واتصافها بالحضرية يستلزم وقتاً للانتقال من الريفية إلى الحضرية، كما تعتبر أوسيم أيضاً منطقة أو تجمع هامشى يجذب المهاجرين الريفيين بخصائصهم الريفية إلى منطقة القاهرة الكبرى.

ثانياً: الوحدات التي جاءت تصنيفها حضر بعد التحليل بينما هي في الأصل مناطق ريفية:  
١- قرى قريبة من أطراف الكتلة الحضرية القائمة. (وراق الحضر - المعتمدية - بشتيل)

وهى وحدات متصلة بطرق رئيسية تتميز بسهولة وإمكانية الوصول العالية مما يساعد على سرعة تحضرها ونموها بالإضافة إلى قربها من العمران الحضرى الكثيف بالجيزة مما يشجع (وراق العرب ملتحة مع الكتلة العمرانية لمدينة الجيزة - المعتمدية على بعد ٧ كم من القاهرة ينما وراق احضر تقع فى المدخل الشمالى لإقليم القاهرة وهى عبارة عن جزيرة وسط نهر النيل) على تيارات الهجرة من مدينة الجيزة إلى تلك القرى بحثاً عن الهدوء والسكن الأقل تكلفة مع الاحتفاظ بالعمل بالمدينة وقد نمت أو تكونت هذه المناطق أصلاً حول بعض الصناعات (الأنوية) التي توطنت بالمناطق القريبة من مدينة الجيزة لتوافر الميزات التوطنية للصناعة بها (إنخفاض سعر الأرض - بعدها عن مناطق التكديس الحضرى وقد انتقلت بعض الأنشطة الحرفية إلى تلك المناطق مثل الورش وصناعة الأثاث مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى الاقتصادى).

٢- قرى قريبة من مدن عواصم مراكز ومتصلة بالطرق الرئيسية للكتلة الحضرية بالجيزة.  
(الجلاتمة - كفر حكيم - منشية القناطر)

هى قرى التحمت مع أطراف الكتلة العمرانية واندمجت فى العمران الحضرى ونشط السوق العقارى والأنشطة السكنية بها. كما أن ارتفاع نسبة تحول الأراضي الزراعية إلى أنشطة سكنية أدى إلى انخفاض العمالة الزراعية وبالتالي التحول إلى الحالة الحضرية - كما تتصف تلك التجمعات بقاعدة اقتصادية ضعيفة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة بطالة الذكور كما لا تتجاوز نسبة الأنشطة

الخدمية بها عن ٨% وهى فى الغالب خدمات محلية لتغطية متطلبات الزيادة السكانية وهى ليست خدمات إقليمية وتعتبر هذه المناطق مناطق متأثرة ليس فقط بمدينة الجيزة بل متأثرة بمدن أخرى مثل القناطر الخيرية (محافظة القليوبية) وبعض مدن محافظة المنوفية.

جدول رقم (٦)

الوحدات التي تغير تصنيفها من الحضر إلى الريف وبالعكس  
مرتبة حسب احتمال انتمائها للحالة الجديدة

| عدد السكان سنة ١٩٩٦ | احتمال انتمائها إلى الحالة الجديدة | الحالة بعد إعادة التصنيف | الحالة قبل التصنيف | الوحدة        | م  | القسم           |
|---------------------|------------------------------------|--------------------------|--------------------|---------------|----|-----------------|
| ٣٠٠٦                | ٠,٩٩٤٥                             | ريف                      | حضر                | الزيبو        | ١  | الواحات البحرية |
| ٩٦٠١                | ٠,٩٨٦٦                             | ريف                      | حضر                | منديشا        | ٢  | الواحات البحرية |
| ٥٤٢٦٤               | ٠,٩٦٧٤                             | ريف                      | حضر                | أوسيم         | ٣  | أوسيم           |
| ١٠٣١١               | ٠,٦٧٤٣                             | ريف                      | حضر                | غطاطي         | ٤  | الأهرام         |
| ١١٧٥٩               | ٠,٥٦٧٣                             | حضر                      | ريف                | الجلاتمة      | ٥  | إمبابة          |
| ٥٩٣١٧               | ٠,٥٥١٥                             | حضر                      | ريف                | بشتيل         | ٦  | إمبابة          |
| ٩٩٥٦٥               | ٠,٩٧٢١                             | حضر                      | ريف                | المعتمدية     | ٧  | إمبابة          |
| ١١١٣٨               | ٠,٩٧٠١                             | حضر                      | ريف                | منشأة القناطر | ٨  | إمبابة          |
| ١٠٨٦٩               | ٠,٩٦٧٩                             | حضر                      | ريف                | وراق الحضر    | ٩  | إمبابة          |
| ٢٠٥٣٠٩              | ٠,٩٢٦٠                             | حضر                      | ريف                | وراق العرب    | ١٠ | إمبابة          |
| ١٩٠٤٣               | ٠,٦٩٦٩                             | حضر                      | ريف                | كفر حكيم      | ١١ | إمبابة          |
| ١٩٥٢٦               | ٠,٦٨٢١                             | ريف                      | حضر                | نزلة البطران  | ١٢ | الأهرام         |
| ٢١٦٧٣               | ٠,٨٠٩١                             | ريف                      | حضر                | كفرة الجبل    | ١٣ | الأهرام         |
| ٣٨١٩٧               | ٠,٨٩٠٧                             | ريف                      | حضر                | أبو النمرس    | ١٤ | الجزيرة         |
| ٥١٢٠٥               | ٠,٥٥٢٥                             | ريف                      | حضر                | البدرشين      | ١٥ | البدرشين        |
| ٣٢٣٤٧               | ٠,٥٩١٩                             | ريف                      | حضر                | الصف          | ١٦ | الصف            |
| ٦٦١٧                | ٠,٦١٩٢                             | حضر                      | ريف                | الجملة        | ١٧ | العياط          |
| ٧٤٦٣                | ٠,٨٣٥٠                             | حضر                      | ريف                | بدسة          | ١٨ | العياط          |
| ١٣٠٩٦               | ٠,٧٦٢٢                             | حضر                      | ريف                | سقييل         | ١٩ | أوسيم           |

□



٣-١ ملخص نتائج الدراسة :  
٣-١-١ على مستوى المتغيرات التي تضمنها التحليل

١- أظهرت النتائج أهمية دور المرأة فى النهوض بالمجتمع ومساعدته على التحول من الحالة الريفية إلى الحالة الحضرية وقد ظهر ذلك فى وجود أكثر من مؤشر فى دالة الفصل وهى وضع المرأة فى قوة العمل ووضعها فى التعلم مما يوجب على الدولة الاهتمام والنهوض بأحوال المرأة حيث أنها تعتبر عامل هام وحيوى فى تغيير خصائص المجتمعات وتحضرها حيث ترتبط بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى لها كما يمكن استغلال هذا العامل فى تحديد نوعية النشاط الاقتصادى والثقافى للمرأة فى كل من الحضر والريف.

٢- ظهور عامل (نسبة العمالة الخدمية) بثقل معقول فى دال التمييز يعبر عن أن هذا العامل مرتبط بالقرار الإدارى وعلى هذا الأساس يعتبر عامل تابع يأتى نتيجة تأثير العوامل الحضرية الأخرى ومن ثم يمكن إعطاء هذا العامل أهمية فى زيادة مقومات المدن ومساعدتها فى القيام بالدور المفروض أن تقوم به المدينة.

٣- ظهور بطالة الذكور فى دالة التمييز يعبر عن ندرة فرص العمل فى الريف والذى يؤدى بدوره إلى هجرة الذكور من الريف إلى المدينة وما يعكسه ذلك من مشاكل على مستوى القرية والمدينة معاً - ومن ثم فحل مشاكل القرية ومن ثم النهوض بها وفى نفس الوقت تخفيف حدة مشاكل المدينة الناتجة من هجرة الريفيين إليها والذين يقومون بأعمال طفيلية فى أغلب الأحوال يوجب خلق فرص عمل مناسبة للشباب الريفيين.

٤- ظهور البعد العمرانى متمثل فى نسبة البيوت الريفية يؤكد ارتباط هذا العامل كمظهر من مظاهر العمران الريفى ومن ثم يؤيد ذلك أن هناك عوامل مرئية تحدد صفة المحلة العمرانية كإتساع الشوارع وارتفاع المساكن ، ... إلخ.

٥- اختلافات عوامل الفصل بين الريف والحضر فى مصر عنها فى الغرب حيث تركزت فى مصر على عوامل مثل مشاركة المرأة فى العمل، درجة تعليمها ، العاملين بالنشاط الخدمى والبطالة بالنسبة للذكور - بينما تركزت فى الغرب على ارتفاع نسبة العاملين فى القطاع الإنتاجى - انخفاض نسبة الخصوبة\* - ارتفاع نسبة المتعلمين - ومن ثم يجدر

\* سبق أن أوضحنا سبب عدم ظهور الخصوبة كعامل حيوى فى عميلة الفصل

بنا القيام بمزيد من البحوث فى هذا الصدد للوصول إلى المتغيرات والخصائص المميزة التى تقيس الفوارق الريفية الحضرية فى مصر بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة.

٦- هناك مجموعة من المتغيرات التى يمكن أن تضاف إلى العوامل السابقة تساعد على تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات حضرية وأخرى ريفية لم يستطيع البحث الحالى إضافتها لعدم توفر بياناتها من ناحية وضيق الوقت من ناحية أخرى مثل استعمالات الأراضى - الكثافة السكنية - ارتفاعات المباني .... ولذا قد يكون من المفيد أخذ ذلك فى الاعتبار فى دراسات قادمة.

### ٣-١-٢ على المستوى العام

- ١- اقد أدى الاعتماد على المعيار الإدارى فى التمييز بين القرية والمدينة والذى أخذت به مصر منذ طبقت قانون الإدارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ إلى تغيير مفهوم الحضر بمعناه كأسلوب للحياة وظهور نمط جديد من التحضر هو التحضر الإدارى والذى لا ينطبق عليه التحضر بمعناه السائد كأسلوب للحياة وما ترتب عليه من ظهور نمط جديد من التجمعات هى " أشباه المدن " التى تجمع خصائصها بين الحياة الحضرية وخصائص الحياة الريفية - وتلك التجمعات تحتاج إلى تكثيف عمليات التنمية - واستكمال الهيكل العمرانى بها مما يمهد لاستقبال المهاجرين واستقرارهم دون أن يؤدي ذلك إلى خلق مناطق عشوائية .
- ٢- على الطرف الآخر والذى يخص المناطق الريفية التى ارتفعت بها درجة التحضر فمن الضرورى إصدار القرارات الإدارية اللازمة لتحويلها إلى وحدات حضرية " المعتمدية - منشأة القناطر - وراق العرب - وراق الحضر " حيث يمكن عند ذلك السيطرة على الهياكل العمرانية بها حيث تتيح عملية التحول إمكانية تطبيق القوانين والتشريعات التى تحكم المناطق الحضرية عليها .
- ٣- إعادة النظر فى سياسات وأسس التحول من الحالة الريفية إلى الحالة الحضرية بما يتوافق مع الوظائف الإقليمية وذلك لتلافى وجود تجمعات تمثل عبء على الدولة فى تتميتها بلا فائدة وفيما يلي بعض الاقتراحات بخصوص تلك الأسس :

- أن تكون القرية المراد تحويلها إلى مدينة مقراً لمركز شرطة .
- ألا يقل عدد سكان القرية عن ٥٠٠٠٠٠ نسمة .
- أن يؤخذ فى الاعتبار ما وصل إليه النشاط العمرانى فى القرية وكذلك الظروف المعيشية لسكانها وطبيعة ما يقومون به من نشاط يغلب عليه الطابع الحضرى (صناعى - حرفى - تجارى )
- ضرورة صدور قرارات بفصل الزمام الزراعى عن القرية قبل تحويلها إلى مدينة بحيث لا يقع داخل كردونها المقترح أى أراضى زراعية حفاظاً على الرقعة الزراعية كثروة قومية للبلاد .
- وجود فروع لمديريات الخدمات المختلفة تكون قوة جذب حضارى للسكان بحيث يقيمون حياة منتجة ونشيطة ومستقرة .

## المراجع العربية

- ابن خلدون - المقدمة - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - بدون تاريخ.
- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية - التخطيط العمرانى للقرية المصرية - المرحلة الأولى - دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية - القاهرة - يونيو ١٩٩٩.
- السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد " الفروق الريفية الحضرية فى بعض الخصائص السكانية - دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى - دار الكتب للتوزيع - القاهرة سنة ١٩٧٩.
- حسن الخولى - الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعى ثقافى ، الطبعة الأولى - دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٢.
- جمال حمدان ، شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان ، كتاب الهلال ، يوليو سنة ١٩٦٦ .
- محمد عوده : الهجرة إلى مدينة القاهرة: دوافعها - أنماطها - المجلة الاجتماعية القومية - العدد الأول - المجلد ١١ - يناير ١٩٧٤.
- محمد الجوهرى - علياء شكرى " علم الاجتماع الريفى والحضرى " دار المعرفة الجامعية - ١٩٨٩ .
- محمود الكردى - النمو الحضرى - دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر ، دار المعارف ، عام ١٩٨٠ .
- نهى حامد فهمى " القرية المتحضرة : دراسة اجتماعية للحوامدية " رسالة دكتوراه (غير منشورة ) إشراف السيد خيرى - كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان ١٩٨٦ - محافظة الجيزة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان ١٩٩٦ - محافظة الجيزة.
- محافظة الجيزة - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - وصف محافظة الجيزة بالمعلومات يوليو ١٩٩٩.

## المراجع الإنجليزية

- Cooley, W. W. and P. R. Lohnes (١٩٧١) Multivariate data Analysis. New York: John Wiley.
- Everitt H, B.S., and Dunn, (١٩٨٣)  
Advanced Methods of Data Exploration and Modeling, heinemann, London.
- Isard, W. (١٩٦٠) Methods of Regional Analysis:  
An introduction to Regional Science, Technology press and John wiley and Sons, Inc, New York.
- Johnston, R.J. (١٩٧٨) Multivariate Statistical Analysis in Georgraphy, Longman, London and New York.
- Kendall, M. G. (١٩٦٨) A. Course in Multivariate Analysis. New York: Hafner.
- Klecka, W.R. (١٩٨٨) Discriminant Analysis, Sage Publications Ltd., London.

## ملخص البحث:

من القضايا المحلية التي تثار في إطار دراسة الخصائص السكانية في كل من الريف والحضر في مصر تلك التي تتعلق بالمعايير التي يتم على أساسها تصنيف المناطق إلى منطقة حضرية وأخرى ريفية فمن الملاحظ أن الفروق ما بين الحضر والريف لا تظهر بوضوح إلا في أقصى درجات كل منهما - كما لا يوجد انتقال مفاجئ من أحدهما إلى الآخر، وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بتصنيف مراكز العمران فلا يوجد اتفاق عالمي على أسس تصنيف المحلات العمرانية - وفي محاولة لتحديد أسس للتصنيف حاول البحث وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي Discriminant Analysis التمييز بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بالتطبيق على محافظة الجيزة.

وقد أمكن من خلال ذلك تحديد العوامل أو الخصائص التي يمكن عن طريقها التمييز بين الحضر والريف والتي تركزت كما سيتضح من البحث في كل من مؤشرات وضع المرأة والتوزيع السكاني حسب أوجه النشاط الاقتصادي (العاملين بالقطاع الزراعي وبالقطاع الخدمي) بالإضافة إلى الوضع السكني.

وينتهي البحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن لصناع القرار الاسترشاد بها عند اتخاذ قرارات إدارية بشأن تحويل بعض المحلات العمرانية الريفية إلى مناطق حضرية من ناحية بالإضافة إلى تحديد بعض المناطق الحضرية المتريفة التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من قبل الدولة لكي تنهض بوظيفتها كمنطقة حضرية من ناحية أخرى.